

خطة الإدارة المتكاملة للموارد المائية

المياه المعاد تدويرها

تحديث الخطة الرئيسية للمياه المعاد تدويرها

تهدف المبادرة إلى وضع استراتيجيات شاملة، وتطوير خطة رئيسية أكثر قوة وديناميكية ومرونة ومزودة بتقنية مناسبة للمياه المعاد تدويرها.

التوسع الذكي لشبكات المياه المعاد تدويرها

تهدف المبادرة إلى ضمان التوافق على مستوى التخطيط بين أولويات استخدام المياه المعاد تدويرها وتخطط توسيع شبكة البنية التحتية.

توسيع المياه المعاد تدويرها للتطورات الخاصة الجديدة

تهدف المبادرة إلى استخدام المياه المعاد تدويرها في ري المسطحات الخضراء في كل من الحدائق العامة والحدائق السكنية وكذلك للاستخدامات الخارجية الأخرى.

تطبيق العقود القائمة على الأداء

تهدف المبادرة إلى تشغيل وصيانة كل من شبكات المياه المعاد تدويرها وإدارة الري في المجال العام.

محطة معالجة مياه الصرف الصحي الصغرى

تهدف المبادرة إلى تعزيز استدامة معالجة مياه الصرف الصحي وإنتاج المياه المعاد تدويرها من خلال استخدام الغاز الحيوي الناتج عن تثبيت الحمأة لتشغيل معالجة المياه المعاد تدويرها واستخدام الحمأة المتبقية كسماد للتربة لتحسين الإنتاجية الزراعية أو استخدامها أيضاً كوقود في صناعة الأسمنت للوصول إلى الصفر من النفايات.

تطوير مؤشرات الأداء الرئيسية السنوية لتحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية في دولة الإمارات العربية المتحدة

تهدف المبادرة إلى مراقبة التقدم السنوي لزيادة استخدام مياه الصرف المعالجة إلى نسبة 95 % بما يتماشى مع استراتيجية الأمن المائي لدولة الإمارات لعام 2036.

تعيين قيمة المياه المعاد تدويرها

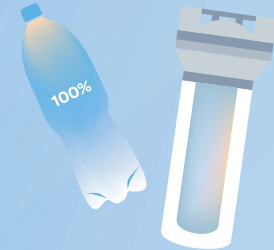
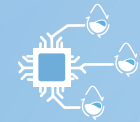
تهدف المبادرة إلى دراسة جدوى إدخال تعريفات المياه المعاد تدويرها ومياه الصرف الصحي لزيادة استرداد التكلفة وتطوير الأساس لقطاع المياه المستدام مالياً.

البحث والتطوير للمعالجة والمخططات

تهدف المبادرة إلى إنشاء مركز متخصص للمياه المعاد تدويرها أو هيئة بحث وتطوير مخصصة للمياه المعاد تدويرها، وهي مكلفة باستكشاف تقنيات وطرق مبتكرة لنقل ومعالجة مياه الصرف الصحي وتوزيع المياه المعاد تدويرها.

دراسة للحد من ملوحة المياه المعاد تدويرها

تهدف المبادرة إلى إجراء دراسة فنية اقتصادية تبحث عن طرق تقليل ملوحة إنتاج المياه المعاد تدويرها.



في الوضع الحالي تعتمد إمارة أبوظبي على تحلية المياه بنسبة 100 % من احتياجاتها من مياه الشرب. يتزايد استخدام المياه المعاد تدويرها، إلا أنها لا تزال مورداً غير مستغل بشكل كاف. وترتفع نسبة استخراج المياه الجوفية بمعدل يتجاوز معدلات التغذية الطبيعية، مما يؤدي إلى نضوب المياه وزيادة الملوحة.

ولكن تدرك القيادة أهمية تطوير ممارسات الإدارة المستدامة للموارد المائية، وهي من أهم المورد الطبيعية في ظل الازدهار الاجتماعي والاقتصادي السريع في الإمارة. لذلك وُضعت خطة متكاملة لإدارة الموارد المائية التي تضم الحوكمة والحلول التقنية التي تهدف معاً إلى تحسين إدارة موارد المياه. تتكون هذه الخطة من عدة محاور تم تخطيطها من قبل الهيئة والجهات المسؤولة لتأمين واستدامة المياه. على أن يتم العمل بهم بالتعاون من جهات مختلفة وعلى عدة مراحل، وأن يستكمل تنفيذهم خلال 10 سنوات. تتضمن الخطة ثلاثة مواد مائية رئيسية ويقدر نسبة استهلاك كل فئة منها:



مياه معاد تدويرها

9 %



مياه محلاة

30 %



مياه جوفية

61 %

المياه الجوفية

مراقبة استهلاك المياه الجوفية

تهدف المبادرة بتركيب أجهزة القياس على جميع آبار المياه الجوفية بالإمارة البالغ عددها 45 000 بئر.

تحسين كفاءة المياه للزراعة

بما أن 90 % من المياه الجوفية تستخدم للري ويوصى بالتركيز على النخيل، تستند هذه المبادرة إلى تحسين كفاءة استخدام الكمية المناسبة من المياه الجوفية التي يحتاجها النخيل للري.

تحديد سقف شامل للمياه الجوفية

تهدف المبادرة إلى البناء على الجهود الجارية من خلال القانون رقم 5 لعام 2016 ، الذي يحد من استخدام المياه لكل مزرعة بناءً على آلة حسابية للمحاصيل التي تم تطويرها من قبل هيئة البيئة - أبوظبي، ونشر أفضل الممارسات والتقنيات الفعالة لتمكين الحفاظ على المياه الجوفية.



المياه المحلاة

كفاءة ري المناظر الطبيعية السكنية

تهدف المبادرة إلى إعداد برامج توعوية، وتعليمية، وتنظيمية، وقائمة من الحوافز لتقليل استهلاك المياه في الحدائق المنزلية.

تقييم خفض تكلفة رأس المال

تهدف المبادرة إلى تقييم المواد والتقنيات لتقليل التكلفة الرأسمالية الأولية العالية لمحطات تحلية المياه.

